الأمم المتحدة

A/C.2/61/SR.32

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr :.General
26 January 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة إنتلمان ..... (إستونيا)

المحتويات

البند ٤٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

البند ٥١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع)

(د) السلع الأساسية (تابع)

البند ٥٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة (تابع)

البند ٥٥ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(ب) الهجرة الدولية والتنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

06-63697 (A)

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة (تابع)

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.

البند ٤٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/C.2/61/L.46/Rev.1)

مشروع قرار بشأن إعلان سنوات دولية

١ - **السيد بيالك** (أستراليا): عرض مشروع القرار A/C.2/61/L.46/Rev.1 باسم مقدميه الأصليين إسرائيل وأندورا وإيطاليا وبولندا وجمهورية كوريا والدانمرك وسان مارينو والسويد وسويسرا وفرنسا وقبرص وليختنشتاين والولايات المتحدة الأمريكية.

٢ - **الرئيسة:** أعلنت أن أيسلندا وصربيا ومولدوفا وموناكو والنرويج والنمسا وهنغاريا واليونان ترغب أيضا في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

٣ - واعتُمد مشروع القرار A/C.2/61/L.46/Rev.1.

البند ٥١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) **التجارة الدولية والتنمية** (تابع) (A/C.2/61/L.14)

مشروع قرار بشأن التجارة الدولية والتنمية

٤ - **الرئيسة:** عرضت مشروع القرار A/C.2/61/L.14 فقالت إنه لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية. وأبلغت اللجنة أنه قد طُلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار.

٥ - **السيد لو رو** (جنوب أفريقيا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن مشروع القرار المعروض للتفاوض قد أرسل رسالة قوية إلى منظمة التجارة العالمية بشأن أهمية استئناف المفاوضات. وقال إن المجموعة قد صاغت النص بطريقة تبقي على جميع المسائل الواردة في إعلان الدوحة مع تعمد تفادي أي مسائل محددة ذات صلة بالمفاوضات الجارية في جنيف. وأضاف أن المجموعة رأت أنه بالاحتفاظ لمشروع القرار بطابع عام يمكن التوصل إلى توافق في الآراء في وقت أقرب.

٦ - واستطرد قائلا إن المجموعة تشعر بخيبة أمل كبيرة لعدم إمكان التوصل إلى توافق في الآراء. غير أنها ترى أن مشروع القرار بوضعه الحالي ما زال يرسل رسالة قوية جدا مفادها ضرورة استئناف جولة الدوحة وتنفيذ الولاية الأصلية لإعلان الدوحة من أجل كفالة تناول البُعد الإنمائي في أقرب وقت ممكن.

٧ - **السيد تاراخو** (البرازيل): تكلم باسم السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي فقال إن اللجنة لم تتوصل للأسف إلى توافق للآراء، للسنة الثالثة على التوالي، بشأن قرار التجارة الدولية والتنمية. ومن المخيب للآمال ثانية أن الوفود لم تُظهر الرؤية اللازمة لاغتنام الفرصة لإرسال رسالة تدل على وحدة الموقف بشأن جولة الدوحة للتنمية.

٨ - واستطرد قائلا إن الجمود الذي أصاب جولة الدوحة هو مدعاة لقلق بالغ ولا سيما لأعضاء منظمة التجارة العالمية. وكان يمكن للأمم المتحدة أن تعمل على تهيئة بيئة تفضي إلى استئناف مفاوضات منظمة التجارة العالمية حتى يمكن الوفاء أخيرا بالوعود التي طال عليها الأمد دون تحقيق بإنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف موجه نحو التنمية بحق، وذلك وفقا للبيانات التي أدلى بها زعماء العالم في منتديات دولية شتى. وبدلا من ذلك، فإن اللجنة باعتمادها مشروع القرار عن طريق التصويت، ستعطي انطباعا بأنها منقسمة، حيث تلتزم بعض البلدان بجولة الدوحة في حين أن البعض الآخر ربما لديه رأي آخر.

٩ - واسترسل قائلا إن التحدي الوحيد الأهم الذي تواجهه التجارة والتنمية هو في الوقت الراهن إعادة

المفاوضات إلى مسارها. فالخلافات مهما بعُدت شقتها ينبغي ألا تستعصي على التوفيق بينها. ويدرك أعضاء منظمة التجارة العالمية كافة أن بوسع الجميع تحقيق فوائد جمة من إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف منصف ومعزز. ومن الأساسي توافر إرادة سياسية وروح بناءة من أجل توصل جولة الدوحة إلى نتائج ناجحة. وأضاف أن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي تأسف لعدم تمكن الوفود من إبداء المرونة والالتزام الكافيين للتغلب على العقبات التي تحول دون التوصل إلى توافق آراء.

١٠ - **السيد روزنغرين** (فنلندا): تكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت وباسم الاتحاد الأوروبي والبلدين اللذين بسبيلهما إلى الانضمام إلى الاتحاد وهما بلغاريا ورومانيا؛ والبلدان المرشحة كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ وبالإضافة إلى ذلك باسم أوكرانيا وأيسلندا ومولدوفا فقال إن البلدان المعنية ستمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/C.2/61/L.14.

١١ - وتابع قائلا إن الاتحاد الأوروبي يشعر بخيبة الأمل إزاء نتائج المشاورات. وإنه بينما يقدر الجهد الكبير الذي قام به جميع الأطراف فهو يأسف لعدم إمكان التوصل إلى اتفاق وإرسال رسالة تفيد باتفاق الأطراف على استئناف مفاوضات خطة الدوحة للتنمية. وأضاف أن من مصلحة جميع الدول إرسال هذه الرسالة مع إدراك واضح للفوائد التي تتحقق من التوصل بجولة الدوحة إلى نتائج ناجحة.

١٢ - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يظل على التزامه الكامل بخطة الدوحة للتنمية، التي لا تزال تمثل الأولوية الرئيسية في سياسته التجارية، وبفتح الأسواق وبالتحرير التدريجي للتجارة وبوضع قواعد متعددة الأطراف أقوى. وبهذه الروح سيواصل الاتحاد العمل مع جميع شركائه في منظمة التجارة العالمية من أجل التوصل إلى نتائج ناجحة لجولة الدوحة. وأضاف أن جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية يضطلعون بمسؤولية مشتركة في جولة الدوحة وينبغي لهم جميعا الإسهام فيها بحسب إمكانياتهم. والاتحاد الأوروبي متفق تماما مع القول بأن ما يتعين على البلدان النامية أن تقوم به أقل مما يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تقوم به. غير أن الاقتصادات الناشئة ينبغي أيضا أن تفتح أسواقها لأسباب ليس أقلها زيادة التجارة فيما بين بلدان الجنوب ومن أجل مصلحة أقل البلدان نموا، وإن كان الاتحاد الأوروبي يمكن أن يقبل عدم تقديم أشد البلدان النامية فقرا إلا التزامات قليلة جدا، إن وجدت، بفتح الأسواق. ومع ذلك فإن خطة الدوحة للتنمية لا تزال تمثل مسعى مشتركا من جانب جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية وليست مسعى انفراديا.

١٣ - واسترسل قائلا إنه لن يذكر جميع عناصر مشروع القرار غير المقبولة للاتحاد الأوروبي ولكنه يركز على أن مشروع القرار غير متوازن في جملته. وعلى الخصوص، لا يتفق الاتحاد الأوروبي مع إفراد الزراعة بالذكر. فخطة الدوحة للتنمية لا تعنى بالزراعة فقط. وقد أظهرت التحليلات الاقتصادية أن السلع الصناعية والخدمات والقواعد، إلى جانب الزراعة، هي عوامل أساسية للنمو والتنمية. ومن الخطأ تجاهل المجالات الأخرى أو التهوين من شأنها، فذلك لا يعكس خطة الدوحة للتنمية الواسعة النطاق والمتوازنة التي وافقت عليها جميع الدول.

١٤ - وتابع قائلا إنه فيما يتعلق بالمسائل الأخرى التي تهم البلدان النامية، مثل الإجراءات المتخذة بشأن المعونة مقابل التجارة ووصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق بدون رسوم ولا حصص محددة، فإن مشروع القرار لا يعكس جميع الجهود التي بُذلت خلال المشاورات للتوصل إلى صيغة تتوافق عليها الآراء. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يأسف

لضياع هذه الفرصة حيث أنه لا يزال على التزامه بالتوصل إلى مجموعة شاملة هامة من التدابير بشأن التنمية.

١٥ - **السيد لورانس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الولايات المتحدة هي من كبار الداعين إلى تحرير التجارة. وقد قدمت مقترحات من أجل تحقيق نتائج طموحة في العام الماضي في هونغ كونغ، وقدمت مؤخرا صيغة لإجراءات متوازنة تتخذها البلدان التجارية الرئيسية، سواء المتقدمة النمو أو النامية، يمكن أن تضع الدول على طريق تحقيق النجاح لجولة الدوحة.

١٦ - وأردف قائلا إن نجاح جولة الدوحة ستكون له آثار على التنمية والقضاء على الفقر ومواصلة إدماج البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأضاف أن وفد بلده كان يأمل أن يشجع القرار على إحراز تقدم في خطة الدوحة للتنمية. وقد تفاوض بحسن نية ولمس تقدما، ولذلك أصيب بخيبة الأمل عندما اختارت مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تقدم مشروعها الأصلي، بدلا من الصيغة التي يجري التفاوض بشأنها. وتابع قائلا إن وفد بلده يؤيد بعض عناصر مشروع القرار الحالي، ولكنه يلاحظ أيضا أن هناك بعض محاولات لإملاء شروط لاستئناف المفاوضات وشروط لتحقيق نتائج في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. وبالتالي فهو سيصوت ضد مشروع القرار A/C.2/61/L.14.

١٧ - **السيد مكسيميتشيف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/C.2/61/L.14. وإن اتخاذ قرار بشأن مسألة هامة تدخل ضمن ولاية اللجنة كهذه المسألة ينبغي أن يتم بتوافق الآراء. وإن اللجنة، في رأيه، لم تستنفد جميع فرص التوصل إلى توافق للآراء. وأضاف أنه يأمل أن تعود اللجنة في المستقبل إلى ممارستها المتمثلة في اتخاذ القرارات بشأن التجارة الدولية والتنمية بتوافق الآراء.

١٨ - **السيد يون كانغ - هيون** (جمهورية كوريا): قال إن التجارة هي أكفأ أداة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك ينبغي توجيه اهتمام خاص لجانب التنمية بالمناقشات التي تدور بشأن النظام التجاري الدولي.

١٩ - واستطرد قائلا إن مشروع القرار لا يعكس على وجه الدقة حالة مفاوضات الدوحة. وللتوصل إلى نتائج ناجحة للمحادثات ينبغي أن تؤخذ مصالح جميع المشتركين في الاعتبار في الإجراءات وفي الوثيقة الختامية بطريقة متوازنة وعبر جميع بنود جدول الأعمال. وإن مشروع القرار المعروض على اللجنة لا يعكس هذا النهج.

٢٠ - واسترسل قائلا إن من المهم أن يُطلب بشكل قوي ومنسق استئناف المفاوضات مبكرا والتوصل فيها إلى نتائج ناجحة. ومما يؤسف له في هذا الصدد، أن يكون من اللازم إجراء تصويت. وأضاف أن وفد بلده يتطلع إلى استئناف مبكر للمفاوضات ويأمل في أن تتوصل إلى نتائج طموحة ومتوازنة على النحو المتفق عليه أصلا في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في الدوحة في عام ٢٠٠١. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على الدول أن تتوصل إلى مجموعة شاملة هامة ومتوازنة من النتائج بينما تتناول في نفس الوقت بُعد التنمية على النحو المناسب. وإن النص المعروض على اللجنة لا يفي بهذه التوقعات. ولذلك فإن جمهورية كوريا ستمتنع على التصويت على مشروع القرار A/C.2/61/L.14.

٢١ - **السيد بيالك** (أستراليا): تكلم أيضا باسم نيوزيلندا، فأعرب عن خيبة أمله لأن الدول الأعضاء لم تتمكن من التوصل إلى توافق آراء بشأن مشروع القرار، وبخاصة في هذه المرحلة الحرجة من جولة الدوحة. وقال إن مشروع القرار بصيغته المقترحة لا يدفع مفاوضات الدوحة إلى الأمام كثيرا ويُهون من شأن الدور الهام الذي يؤديه النظام التجاري

العالمي المستند إلى قواعد في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية. وأضاف أن النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على قواعد الذي تتضمنه اتفاقات منظمة التجارة العالمية، يُسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الرخاء وفي القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة على صعيد العالم.

٢٢ - واستطرد قائلا إن عائد التنمية الذي ينشده مؤيدو مشروع القرار من الأرجح أن يتأتى من تحسين سُبل الوصول إلى الأسواق في مجال الزراعة. ويُعد تحقيق نتائج طموحة في مجال الزراعة أمراً بالغ الأهمية إذا ما كان لمنظمة التجارة العالمية أن تحقق وعودها المتعلقة بالتنمية. وللخروج من الطريق المسدود الراهن، لا بد لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية من إبداء المرونة والإرادة السياسية والعمل نحو تحقيق نتائج متوازنة وطموحة تعود بالفائدة على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية. وأضاف أن البيان المصاغ بعبارات قوية المتعلق بالتجارة المتعددة الأطراف الذي أصدره مؤخرا قادة رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في هانوي يؤكد على المجال الذي ينبغي أن تتركز فيه الجهود.

٢٣ - **السيدة براون** (كندا): قالت إن وفدها قد عمل مع الوفود الأخرى خلال الأسابيع القليلة الماضية من أجل التوصل إلى توافق آراء بشأن مشروع القرار. وقد بدا أن الدول تحرز تقدما بناء وأن الوفود، بهذه الروح، مستعدة لمواصلة مفاوضاتها. ولذلك فمن المؤسف أن مجموعة الـ ٧٧ والصين قد أنهت المناقشات وقدمت بدلا من ذلك نصا يقصر دون الهدف المنشود.

٢٤ - وأردفت قائلة إن وفد بلدها قد خاب أمله في مشروع القرار المعروض على اللجنة، ويأسف لعدم التمكن من الاتفاق على صياغة تعكس ضرورة تقديم الدعم لجولة الدوحة في هذه المرحلة الحساسة والحاجة إلى أن تسهم جميع البلدان التجارية الرئيسية المنتمية لمنظمة التجارة العالمية في إحراز تقدم في المفاوضات.

٢٥ - واسترسلت قائلة إن النص يقصر دون الالتزامات المعلنة في مواضع أخرى بل ويسيء عرضها. ففي الفقرة ٦، المتعلقة بوصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق بلا رسوم أو حصص، لا تتفق الصياغة مع ما تم من اتفاق بشأن هذه المسألة في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المعقود في هونغ كونغ في عام ٢٠٠٥، وأن هذا الاتفاق كان قد أُسس على نتائج بقية مفاوضات منظمة التجارة العالمية والتي اشتملت على العملية الوحيدة لخطة الدوحة للتنمية. وأضافت إن كندا نصير قوي لأقل البلدان نموا وستظل كذلك. وأن مبادرتها المتعلقة بإتاحة الوصول إلى الأسواق لأقل البلدان نموا التي بدأ نفاذها منذ عام ٢٠٠٣ هي من أبعد نظم الأفضليات المقدمة من أي بلد متقدم النمو آثارا.

٢٦ - وأضافت قائلة إن الفقرة ١٢ تعطي خطأ الانطباع بأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة لا تتساوق مع اتفاقية التنوع البيولوجي. وقد كان موقف كندا منذ أمد طويل أنه ليس هناك أي تضارب بين الاثنين وأنه يمكن تنفيذ الاتفاقين بحيث يدعم كل منهما الآخر.

٢٧ - وتابعت قائلة إن الفقرتين ١٥ و ١٦ غير مقبولتين أيضا لأنهما تخرجان عن النص الذي انبثق من توصيات فرق العمل المتصلة بمنظمة التجارة العالمية والمعنية بالإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نموا وبشأن مبادرة المعونة مقابل التجارة.

٢٨ - وأخيرا، قالت إن الإشارة إلى ''التدابير الاقتصادية القسرية'' في الفقرة ٥ والإشارة إلى ''الاستخدام الاعتباطي والتعسفي'' في الفقرة ٩ ليستا ملائمتين.

٢٩ - واختتمت كلمتها قائلة إن كندا، لهذه الأسباب كلها، ستمتنع لهذه الأسباب كلها عن التصويت على مشروع القرار A/C.2/61/L.14.

٣٠ - **السيد علي** (الجمهورية العربية السورية): أعرب عن رغبته في معرفة الوفد الذي طلب إجراء تصويت مسجل.

٣١ - **الرئيسة:** قالت إن الوفد الذي طلب إجراء تصويت مسجل هو وفد الولايات المتحدة.

٣٢ - وأُجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.2/61/L.14. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تترانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الدانمرك، دومينيكا، الرأس الأخضر، زامبيا، زمبابوي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، شيلي، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، الفلبين، فترويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو الكويت، لبنان، ليبريا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر المغرب، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، هايتي، الهند، هندوراس، اليمن.

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

الاتحاد الروسي، أسبانيا، استراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، صربيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المكسيك، مولدوفا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان.

٣٣ - واعتُمد مشروع القرار A/C.2/61/L.14 بأغلبية ١٠٧ أصوات مقابل صوت واحد وامتناع ٥٢ عضوا عن التصويت.

٣٤ - **السيدة ناغاهارا** (اليابان): قالت إن اليابان، إيمانا منها بما لتيسير التجارة من أهمية حيوية للبلدان النامية، شاركت على نحو بناء في المناقشة المتعلقة بمشروع القرار.

ولذلك فمن المؤسف أن اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء وأنه قد قُدم نص لا يعكس على النحو المناسب المفاوضات التي جرت. وأضافت أن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لا بد أن ترسل معا رسالة إيجابية ومتوازنة تطلب الاستئناف المبكر لجولة الدوحة والوصول بها إلى نتيجة ناجحة. ونظرا لأن مشروع القرار محل النظر لا يرسل هذه الرسالة فقد امتنعت اليابان عن التصويت عليه.

٣٥ - واستطردت قائلة إن اليابان، مع ذلك، تواصل تأييد تيسير التجارة وتحقيق النمو الاقتصادي للبلدان النامية من خلال مبادرة التنمية التي أعلنتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وأعربت فيها عن التزامها بإتاحة الوصول إلى الأسواق دون رسوم أو حصص لجميع المنتجات التي منشؤها أساسا أقل البلدان نموا كافة، وبالإسهام في بناء الهياكل الأساسية. وستبذل اليابان قصارى جهدها من أجل الاستئناف المبكر لجولة الدوحة والوصول بها إلى نتائج ناجحة.

٣٦ - **السيدة هونغبيدجي** (بنن): تكلمت باسم أقل البلدان نموا كافة، فأشارت إلى أن أغلب الوفود تقريبا التي عللت موقفها زعمت أنها تؤيد هذه البلدان وتفتح أسواقها أمامها. وللأسف، عندما حان الوقت لوضع هذا الالتزام في صيغة ملزمة في قرارات، أحجمت تلك الوفود ذاتها عن ذلك. وأضافت أن الهدف الرئيسي، كما جرى التأكيد عليه من جديد في برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا وفي الدوحة وهونغ كونغ هو بشكل واضح، إتاحة الوصول للأسواق لجميع أقل البلدان نموا ولجميع منتجاتها. وإلى أن يحين الوقت الذي يمكن فيه للجمعية العامة أن ترسل رسالة واضحة في هذا الشأن، فإن أقل البلدان نموا ستكون على استعداد لاتخاذ أي إجراء في وسعها. وفي غضون ذلك، ينبغي للجمعية العامة أن تكون متساوقة مع نفسها فيما تتخذه من إجراءات في متابعتها لهذه الرسالة.

(د) **السلع الأساسية** (تابع) (A/C.2/61/L.2 و L.52)

مشروعا قرارين بشأن السنة الدولية للألياف الطبيعية

٣٧ - **الرئيسة:** عرضت مشروع القرار A/C.2/61/L.52 المقدم من السيدة غوميز (البرتغال)، مقررة اللجنة، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/61/L.2. وقالت إن مشروع القرار لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

٣٨ - **السيدة غوميز** (البرتغال)، المقررة: صوبت مشروع القرار A/C.2/61/L.52 شفويا وذلك بحذف العبارة ''وفقا للمبادئ التوجيهية بشأن السنوات الدولية واحتفالات الذكرى السنوية، الواردة في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٨٠'' من الفقرة ٣، وحذف العبارة ''وفقا للمبادئ التوجيهية الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي'' من الفقرة ٤.

٣٩ - واعتُمد مشروع القرار A/C.2/61/L.52 بصيغته المصوبة شفويا.

٤٠ - وسُحب مشروع القرار A/C.2/61/L.2.

البند ٥٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(أ) **تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة** (تابع) (A/C.2/61/L.16 و L.51)

مشروع قرار بشأن السنة الدولية للصرف الصحي ٢٠٠٨

٤١ - **الرئيسة:** عرضت مشروع القرار A/C.2/61/L.51، المقدم من السيد فونسيكا (البرازيل)، نائب الرئيسة، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار

A/C.2/61/L.16. وقالت إن مشروع القرار لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

٤٢ - **السيد البقلي** (مصر): قال إن إسرائيل، وأيرلندا، وبربادوس، وبروني دار السلام، والدانمرك، وقبرص، والمكسيك، وموناكو، وهندوراس، واليونان قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٤٣ - **الرئيسة**: قالت إن إريتريا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبنغلاديش، وبوروندي، وبوليفيا، وبيرو، وتونس، وجمهورية تترانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، ودومينيكا، وزامبيا، وزمبابوي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وغامبيا، وغرينادا، وفييت نام، وقيرغيزستان، وكرواتيا، وكمبوديا، وكوبا، وكوت ديفوار، والكونغو، ولبنان، وليسوتو، والمغرب، وملاوي، ومنغوليا، والنمسا، وهنغاريا ترغب أيضا في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

٤٤ - **السيد فونسيكا** (البرازيل)، نائب الرئيسة: سحب مشروع القرار A/C.2/61/L.51 وقدم النص ذاته بوصفه مشروع القرار A/C.2/61/L.16/Rev.1. وأعرب عن أمله في أن يُعتمد بتوافق الآراء.

٤٥ - واعتُمد مشروع القرار A/C.2/61/L.16/Rev.1.

٤٦ - **السيد كوديرا** (اليابان): قال إن توقيت اتخاذ القرار أمر ذو مغذى: فقد اتُخذ في العام نفسه الذي قُدم فيه تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦، الذي يركز أيضا على المياه والصرف الصحي، ويدعو إلى إقامة شراكة عالمية للعمل في هذا الصدد. وأعرب عن أمله في أن تزيد الوثيقتان من الوعي بشأن نقص مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية وتيسرا اتخاذ إجراءات على الصُعد المحلية والوطنية والدولية.

البند ٥٥ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(ب) **الهجرة الدولية والتنمية** (تابع) (A/C.2/61/L.12 و *L.47)

مشروع قرار بشأن الهجرة الدولية والتنمية

٤٧ - **الرئيسة**: عرضت مشروع القرار *A/C.2/61/L.47 المقدم من السيد باري (السنغال)، نائب الرئيسة، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/61/L.12. وقالت إن مشروع القرار لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

٤٨ - **السيد باري** (السنغال)، نائب الرئيسة: أوصى اللجنة بمشروع القرار وأعرب عن أمله في أن يعتمد بتوافق الآراء.

٤٩ - **السيد سواريس سالفيا** (الأرجنتين): اقترح إجراء إدخال تغييرات على الترجمة الإسبانية للفقرة الأخيرة من ديباجة مشروع القرار وذلك بنقل العبارة التي نصها بالإسبانية: "*una iniciativa dirigida por los Estados*" إلى نهاية الفقرة، وبحذف لفظة "*los*".

٥٠ - واعتُمد مشروع القرار *A/C.2/61/L.47.

٥١ - **السيد لو رو** (جنوب أفريقيا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فأعرب عن تقديره للمُيسر لما بذله من جهود من أجل تحقيق توافق في الآراء. وقال إنه لا بد، في السعي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، من اتباع نهج يركز على المسائل بغية عكس اتجاه التخلف والفقر وهروب المهارات. وعلى وجه الخصوص، يُعد "استتراف الأدمغة" مسألة هامة بالنسبة للبلدان النامية ولا يزال يتطلب اهتمام اللجنة.

٥٢ - واستطرد قائلا إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أمر أساسي للقضاء على الفقر والبطالة وتعزيز التنمية المستدامة وتقليل اللجوء إلى الهجرة القسرية والهجرة غير القانونية، وبالتالي تيسير الهجرة بمحض الاختيار. وأضاف أنه ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لمسألة الهجرة القسرية وما يترتب عليها من آثار اقتصادية بالنسبة للبلدان المضيفة، وبخاصة فيما يتعلق بالحالات التي تنطوي على لاجئين ومشردين والتي تنجم عن الاحتلال الأجنبي والقتال المسلح، إذ أنه لا يمكن أن تحدث تنمية حقيقية في مثل هذه الحالات.

٥٣ - وأردف قائلا إنه يتطلع إلى إجراء مناقشة بناءة بشأن البند ٥٥ (ب) خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، ولا سيما مناقشة للخيارات المتعلقة بمتابعة مناسبة للحوار الرفيع المستوى داخل الأمم المتحدة.

٥٤ - **السيدة فرناندیز** (فنلندا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي فأشارت إلى أنه سيجري عقد مناقشة بناءة في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة بشأن التطورات التي أعقبت الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، ورحبت بأنه قد بدأت بالفعل متابعة ذلك الحوار. ووجهت الانتباه في هذا الصدد إلى المؤتمر الوزاري المشترك بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا والمعني بالهجرة والتنمية، الذي عُقد في ذلك الأسبوع في الجماهيرية العربية الليبية. وقالت إنها تتطلع بوجه خاص إلى عقد المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في بلجيكا في عام ٢٠٠٧. وأخيرا أعربت عن تقديرها للمُيسر لما بذله من جهود من أجل الاحتفاظ بالروح الإيجابية للحوار الرفيع المستوى طوال المفاوضات المكثفة التي جرت بشأن القرار.

٥٥ - **السيد سيريغار** (إندونيسيا): أعرب عن تقديره لجميع الوفود التي شاركت في المفاوضات التي جرت بشأن القرار، وهنأ اللجنة على توصلها إلى توافق للآراء بشأن هذه المسألة الهامة.

٥٦ - وسُحب مشروع القرار A/C.2/61/L.12.

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة (تابع)

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق (تابع) (A/C.2/61/L.10/Rev.2)

مشروع قرار بشأن تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا

٥٧ - **الرئيسة:** عرضت مشروع القرار A/C.2/61/L.10/Rev.2، المقدم من السيد غاسبار مارتيتز (أنغولا)، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/61/L.10/Rev.1. وقالت إن مشروع القرار لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

٥٨ - **السيد غاسبار مارتيتز** (أنغولا): قال إنه ينبغي إضافة أذربيجان، وأنتيغوا وبربودا، وأوكرانيا، وزامبيا، وسورينام، وفنلندا، وقبرص، وكازاخستان إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.

٥٩ - **الرئيسة:** قالت إن الأردن، وإريتريا، وأسبانيا، وأفغانستان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبربادوس، والبرتغال، وبوروندي، وترينيداد وتوباغو، والجماهيرية العربية الليبية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجيبوتي، ودومينيكا، والسلفادور، والسنغال، وشيلي، وغامبيا، وغانا، وغيانا، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، ولبنان،

وليبريا، وليسوتو، ومالي، والنيجر، وهايتي، وهندوراس، وهولندا، واليونان قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٦٠ - واعتُمد مشروع القرار A/C.2/61/L.10/Rev.2.

٦١ - **السيد غاسبار مارتيتز** (أنغولا): رحب بتأكيد القرار على الملكية الوطنية، معترفا بدور أنغولا الرائد في السعي لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين؛ وأضاف أن الملكية الوطنية هي بالفعل أمر حيوي لنجاح أي عملية بعد انتهاء الصراع. ومن ثم فقد أعرب عن امتنانه البالغ لجميع الدول الأعضاء لتوصلها إلى توافق للآراء بشأن القرار.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.